الجمهورية العربية السورية

الجامعة السورية الخاصة (SPU)

كلية إدارة الأعمال

قسم المؤسسات المالية و المصرفية

أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية

مشروع تخرج لنيل شهادة البكالوريوس

اعداد الطالب : هاشم الصفار

اشراف الدكتور: طاهر الحسن

العام الدراسي

2016-2015

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد و قياس الأثر الذي تحدثه السيولة النقدية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في سورية خلال الفترة (2009-2013) و ذلك من خلال التركيز على السيولة النقدية و الربحية في المصارف الإسلامية ، و قد اشتمل البحث دراسة مصرف سورية الدولي الإسلامي ،و قد تم جمع بيانات هذه المصرف عن الفترة (2009-2013) و تحليلها احصائياً ، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسب السيولة النقدية) وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :

- ان نقصان نسبة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ادت الى انخفاض الربحية لذا يسعى المصرف الاسلامي في الموائمة بين الامان والربحية وذلك لجعل رصيد النقدية الفعلي قريب جدا من رصيد النقدية الواجب
- ان زيادة نسبة السيولة النقدية في المصرف الإسلامي أدت إلى انخفاض الربحية وذلك بسبب عدم استخدام الأموال المتاحة في الاستثمارات لذا تسعى إدارة المصارف الإسلامية لاستثمار الأموال مع النظر إلى جانب الأمان ومقدار السيولة لمواجهة السحوبات المباشرة.
- المصارف الاسلامية تاخذ الطابع الاستثماري والتمويلي لذا تعد سيولة المصارف الاسلامية هامة جدا في تحقيق الربحية.

و أخيراً أوصت الدراسة المصارف الإسلامية العاملة في سورية بالبحث عن وسائل تمكنها من إدارة السيولة بشكل ناجح و بالتالي زيادة ربحية المصارف الإسلامية و هي :

- على المصرف الاسلامي تنويع صيغ الاستثمارت واستحداث صيغ جديدة وتنشيط طرق الاستثمار في كافة المجالات

- ❖ يتوجب على المصارف الإسلامية رفع المستوى الفني والإداري لكادر عملها لكي تواكب التطور والنمو
- ❖ رفع التعاون والتنسيق والتكامل بين المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي وتنشيط المشاريع الإستثمارية و التنموية.

Abstract:

This study aims to identify and measure the impact caused by the liquidity affecting the profitability of Islamic banks operating in Syria during the period (2009-2013), and by focusing on cash flow and profitability in Islamic banks, and has included research study Syria International Islamic Bank and it has been the bank's data collection for period (2009-2013) and analyzed statistically, where he was studying the behavior of the dependent variable (profitability) as measured by the rate of return on assets (ROA) and return on equity (ROE), and the independent variables of (liquidity ratios) the study found some of the most important results:

- the decrease the proportion of liquidity in Islamic banks led to a decline in profitability, so the Islamic Bank seeks to harmonize safety and profitability so as to make the actual cash balance is very close to the cash balance to be
- the increase the proportion of liquidity in the Islamic Bank lead to a decline in profitability, so that not to use the available funds in the investment management so Islamic banks seeking to invest money with regard to the safety aspect and the amount of liquidity to meet the direct withdrawals.
- Islamic banks take investment and financial character, so is the liquidity of Islamic banks are very important in achieving profitability.

Finally, the study recommended the Islamic banks operating in Syria search for ways to enable them to successfully manage liquidity and thus increase the profitability of Islamic banks are:

- the Islamic Bank diversify investment formats and the development of

new formats and ways to stimulate investment in all fields
- Islamic banks must raise the level of technical and administrative staff to work in order to keep pace with development and growth
- raise the cooperation, coordination and integration among Islamic banks on the local and global level and stimulate investment and development projects.

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

(إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي فلان

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع

مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات

ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني(أصدقائي)

وفي مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا..

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في الجامعة السورية الخاصة ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور طاهر الحسن الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

الفهرس

الفصل الأول - الإطار العام للبحث		
	مقـــــدمة	
أولاً	مشكلة البحث	1
ثانياً	متغيرات البحث	1
ثالثاً	أهداف البحث	2
رابعاً	أهمية البحث	2
خامساً	مجتمع و عينة الدراسة	2
سادساً	حدود البحث	7
سابعاً	منهجية البحث	7
ثامناً	الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: المصـــارف الإسلامية		
	مقـــــدمة	7
أولاً	تعريف المصارف الإسلامية	7
ثانياً	نشأة المصارف الإسلامية	8
ثالثاً	أهمية المصارف الإسلامية	9
رابعاً	خصائص المصارف الإسلامية	10
خامساً	أساليب التمويل في المصرف الإسلامي	11
سادساً	ضمانات التمويل في المصارف الإسلامية	14
الفصل الثالث : السيولة النقدية و سيولة المصارف الإسلامية		
	مقـــــدمة	15
أولاً	مفهوم السيولة النقدية	16
ثانياً	أنواع السيولة	16
ثالثاً	أهمية السيولة النقدية	17
رابعاً	العوامل المؤثرة على السيولة النقدية	17

خامساً	مؤشرات و نسب السيولة	18
سادساً	مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية و أسبابها	20
سابعاً	أثار مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية	21
ثامناً	حلول مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية	23
الفصل الرابع : العلاقة بين الربحية و السيولة في المصارف الإسلامية		
	مقـــــدمة	24
أولاً	الربحية	24
ثانياً	المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية	28
ثالثاً	العلاقة بين السيولة و الربحية	30
رابعاً	التوازن بين السيولة و الربحية	30
الفصل الخامس : الحـــالة العملية		
	مقـــــدمة	32
أولاً	مصرف سورية الدولي الإسلامي	32
ثانياً	تحديات إدارة السيولة في بنك سورية الدولي الإسلامي	33
ثالثاً	دراسة الحالة العملية	34
رابعاً	النتائج	41
خامساً	التوصيات	42
سادساً	المراجع	43

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية القطاع المصرفي و ما يقدمه من دور هام في الاقتصاد ، و ما طرأ عليه من تطور ملحوظ بعدد المصارف و فروعها و توسعها و نشأة المصارف الإسلامية الذي أثر بشكل كبير على القطاع المصرفي مما استوجب مشكلة بحثية تستوجب الدراسة لمعرف ماهية المصارف الإسلامية و أثر السيولة على ربحية المصارف الإسلامية ؟

ثانياً: متغيرات البحث :

سوف تعتمد هذه الدراسة على مؤشر نسبة السيولة النقدية التي توضح أثر هذا المؤشر على ربحية المصرف الإسلامي:

1) **نسبة السيولة النقدية:**

نسبة السيولة النقدية = مجموع الأصول /الالتزامات قصيرة الأجل

2) **نسبة التداول:**

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

3) **نسبة السيولة القانونية**

نسبة السيولة القانونية = النقدية و الأصول سريعة التحويل لنقدية

الإلتزامات قصيرة الأجل

4) **العائد على الموجودات Return on assets (ROA): و الذي يحسب من المعادلة :**

= صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات .

5) **العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE) : و الذي يحسب من المعادلة :**

= صافي الربح قبل الضريبة / حقوق الملكية .

ثالثاً: أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي :

- ✓ التعرف على المصارف الإسلامية و إلقاء الضوء على أساليب تمويل المصرف الإسلامي .
- ✓ التعرف على طرق توليد الايرادات في المصرف الإسلامي .
- ✓ التعرف على مؤشرات و معايير السيولة النقدي في المصرف الإسلامي.
- ✓ ايضاح نسب الربحية في المصرف الإسلامي.
- ✓ ايجاد العلاقة بين ربحية المصرف الإسلامي و السيولة.
- ✓ توضيح أثر نسبة السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية.

رابعاً: أهمية البحث :

علمية : انجاز بحث أكاديمي يسلط الضوء على مفاهيم الربحية و أثر السيوبة في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة.

عملية : يفيد في حل مشكلة تحسين الربحية على ضوء السيولة في المصارف الإسلامية خلال الأزمة.

خامساً: مجتمع و عينة الدراسة :

يشمل مجتمع البحث كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية من مصارف تقليدية و إسلامية ، و أما عينة الدراسة فقد تم اختيار مجموعة من المصارف الإسلامية العاملة في مدينة دمشق

سادساً:حدود البحث :

حدود مكانية : مدينة دمشق

حدود زمانية : من 2016/2/1 لغاية 2016/5/10

حدود موضوعية : دراسة أثر السيولة النقدية على الربحية في المصارف الإسلامية .

سابعاً: منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة لإعدادها على المصادر المتمثلة بالقوائم المالية و النسب المالية للمصارف الاسلامية و التجارية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية ، و ايضاً منهج التحليل الاحصائي لتحليل البيانات المجمعة.

ثامناً: الدراسات السابقة :

1- **أحمد سفيان عبدالله 2015** :إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العامة في ماليزيا :تطرقت الأطروحة في اهدافها الى بحث مفهوم السيولة في المصرفية الإسلامية والتقليدية من حيث الإدارة والتحديات. وكذلك الى دراسة الأدوات المالية التي تستخدم لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية. كما سعت الاطروحة الى وضع معايير خاصة تراعي الأحكام الشرعية ومقاصدها للأدوات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

وتوصلت الأطروحة الى أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات أكبر في مجال السيولة، ذلك لأنها تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية. ،ان معظم المصارف الأسلامية في العالم الآن تواجه مشكلة فائض السيولة أكثر من مشكلة عجز السيولة. كما افادت الأطروحة الى أن المصارف الإسلامية لن تستطيع الخروج من مشكلة السيولة أبدا مالم تخرج من طبيعة الوساطة المالية التقليدية التامة.

2- أحمد محمد السعد والدكتور حمود بني خالد 2014 : التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة و تفترض الدراسة أن المصارف الإسلامية قادرة على السيطرة على حجم السيولة المناسب وتوازن بين السيولة والربحية المرضية للمتعاملين في ضوء أدوات البنك المركزي وتشريعاته. وتوصل الباحثان الى انه في نهاية عام 2009 بلغت الأصول شديدة السيولة في المصارف الأردنية ما يقارب ثلاثة عشر مليارا ونصف، وفي المقابل بلغت الودائع سواء أكانت ودائع عملاء أو مصارف ومؤسسات مصرفية اثنان وثلاثون مليارا ونصف تقريبا.وبالتالي فان نسبة السيولة وهي حاصل قسمة النقد وما في حكمه على الودائع تساوي 36%، وتوصل الباحثان الى بعض المقترحات لترشيد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية عند تطبيق نسبة السيولة.

3- سوسن محمد سليم السعدي 2010 : المخاطرة الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن: بحثت الدراسة في مشكلة السيولة في المصرف الاسلامي الاردني والمخاطر الناجمة منها، وتطرقت الى حجم السيولة المتوافرة في المصارف الاسلامية ومايترتب عليها من مخاطر، والسبيل الى معالجة ذلك، وتوصلت الدراسة الى أن المصرف الاسلامي الاردني خلال المدة (2004-2008) كان قادرا على الإيفاء بجميع التزاماته مع وجود فائض عالي نسبيا من السيولة.

4- عز الدين 2008 : أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء،دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية : هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة ومن ثم على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 1993 وحتى 2008. توصي الدراسة البنوك العربية بشكل عام والبنوك الليبية بشكل خاص، التي بدأت حديثاً بالعمل بالصيغ و الأدوات المالية الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية الكفاءة على مستوى التكلفة والربح وأهمية إدارة السيولة، لما لها من أثر على قيمة البنك وقدرته على المنافسة والاستمرار والنمو

5- اكرم لآل الدين (2010) :هدفت هذه الدراسة الى دراسة إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية ،وقام البحث على تعريف السيولة وإدارتها وتوضيح أهميتها واهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها، كما تم عرض الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاحها وانضباطها . وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تعاني من نقص الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة ،وان أهم عائق يواجه استخدام الصكوك كأداة لإدارة السيولة هو الضوابط الشرعية .

6- عبد الملك منصور (2009)

تهدف الدراسة الى دراسة ماهية الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها ، وأسس أصادرها وتداولها. ودورها في تطوير السوق المالي وتوفير الموارد للاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الخاصة والحكومية ،كما تناول الباحث تجارب إصدار الصكوك على مستوى الدول والمشكلات التي واجهتها، ودراسة الإطار التشريعي اللازم لتفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في مجال توفير الاحتياجات الأساسية وعرض مقترح تشريعي للصكوك

7- دراسة الأسدي 2009 : بعنوان إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة وقد أجريت هذه الدراسة في العراق، فاشتملت على عينة من المصارف الحكومية العراقية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

أ .أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة وبمستوى معنوي 95.% ب .اتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفين إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة . يتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفين تمثل

أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.

د .أن المصرفين هما حكوميان لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والإدارت

المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما وخاصة فيما يتعلق بتوظيفات أموالهما.

هـ .أظهرت الدراسة أن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبات شكلت نسبة قليلة جدًا لا توازي نسبة كفاية أ رس المال التي أوصت بها لجنة بازل . وأوصت الدراسة على ضرورة قيام المصرفين موضوع البحث بتدعيم أ رس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض

8- Bourke 1990 : كان البحث الأول الذي يشمل المتغيرات الداخلية المتمثلة بالمؤشرات المالية في دراسة الربحية وكانت المتغيرات الداخلية المستخدمة نسب رأس المال، ونسب السيولة ونفقات الموظفين؛ في حين كانت تتألف المتغيرات التابعة من صافي الربح قبل الضرائب ضد نسبة إجمالي رأس المال وصافي الربح قبل الضرائب ضد نسبة إجمالي الأصول . و ذكرالباحث أن جميع المتغيرات الداخلية كانت تؤثر و بشكل ايجابي على ربحية المصارف الاسلامية.

9- Cecep Maskanul Hakim: في أطروحته الجامعية لمرحلة الماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوان :

(Liquidity Banks Islamic of Concerns)

السيولة في اهتمامات المصارف الإسلامية). وكما يتضح من الموضوع، فإن كاتبه يقتصر على معالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية دون غيرها من المؤسسات المالية الإسلامية. وإن كان الكاتب تحدث عن السيولة في المصارف الإسلامية، إلا أنه صبغ رسالته بصبغة الدراسات الاقتصادية، فلم يقم بمعالجة القضية من الناحية الشرعية، الأمر الذي أكد مهمتي كباحث في تناول القضية من منظور الفقه الإسلامي وهي–في ظني– لا يزال البحث فيها أمرا ضروريا ترشيدا لأعمال المصارف الإسلامية .١٠ أما الكتابات والبحوث الأخرى، فإ ا لم تمس قضية السيولة بطريقة مباشرة، وإن كان فيها الحديث أيضا عن السيولة.

10- Garber. M Peter و **Weisbrod. R Steven**: في كتابة كتاب بعنوان نقود و مصارف

(The Economic of Banking, Liquidity and Money)

وكما هو واضح من عنوان الكتاب، فإن كاتبيه يتحدثان عن البنوك والسيولة والنقود. وفيما يتعلق بالسيولة يتحدثان عن متطلبات السيولة في البنوك والمؤسسات المصرفية وعن أزمة السيولة في أسواق البنوك. ويمكن القول بأن الكتاب يتحدث عن السيولة في البنوك من وجهة نظر علم الاقتصاد الحديث فقط.

الفصل الثاني

المصارف الإسلامية

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في الواقع الاقتصادي لجميع الدول، إذ يمكن تشبيهه بالعضلة القلبية بالنسبة للإنسان، فكما أننا لا يمكن أن نتصور حياة الفرد بدون العضلة القلبية، لا يمكننا أن نتصور اقتصاداً متطوراً بدون جهازاً مصرفياً متطوراً.

ولكن غالبية أعمال المصارف التقليدية تشترك بصفة واحدة وهي التعامل بالفائدة، الأمر الذي أدى إلى إحجام العديد من الأفراد عن التعامل مع المصارف التقليدية وضياع الكثير من الموارد للمصارف وذلك لتحريم الفائدة في الدين الإسلامي ، لذا التقت جهود الفقهاء مع خبراء المال والاقتصاد ووضعوا تصوراً مكملاً لهذه المؤسسات المالية ألا وهي (المصارف الإسلامية) لرفع الحرج عن المسلمين من جهة ولجذب الودائع وتقديم الخدمات للمتعاملين وفق أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية.

أولاً : تعريف المصارف الإسلامية :

و تعرف المصارف الإسلامية ، بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الاسلامية ، وتسعى الى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً ، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الصالح العام ، وتعرف كذلك بأنها المؤسسات المالية التي تباشر الأعمال المصرفية مع إلتزامها باجتناب التعامل بالصيرفة الربوية ، بوصفها تعامل محرم شرعاً ، كما ويعرف بأنه ذلك المصرف الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة ، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين[1] ، فهي لا تتلقى الودائع بالفائدة ، بل تتلقاها لقاء حصة من الأرباح تحدد نسبتها ، ولا تمنح التمويل بالفائدة ، وانما تمنحه لقاء حصة من الارباح تحدد نسبتها بالطريقة نفسها ، و أخيراً فإن المصارف الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الألتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً[2].

---

[1] موسوعة البنوك الإسلامية ، الجزء الثالث.

[2] كتاب الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اتفاقية التأسيس

ثانيأ: نشأة المصارف الإسلامية :

بدأت بتجربة مدينة ميت غمر المصرية سنة 1963 م ، وذلك بتأسيس بنك ادخار محلي إسلامي ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدخرات الناس تحت إشراف بنك ميت غمر، وتوظف هذه المدخرات في خدمة احتياجاتهم في مناطقهم، ثم افتتح له خمسة فروع هامة وتحمل نفس التسمية سنة 1965 م غير أن هذه التجربة كان حليفها الفشل والتعطل بسبب الإشاعات المغرضة التي أثيرت حولها، وفي سنة 1966 م قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي منتدبة لذلك ثلة من العلماء المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بلا فوائد ، وقدم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لاعتماده لكن وقعت ظروف حالت دون تنفيذه.

وفي 1971 م صدر قانون بنك ناصر الاجتماعي المحرم التعامل بالربا.

وفي سنة 1975 م أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة هادفا إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الإسلامية الأعضاء ، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومي صادر عن دولة دبي.

وفي عام 1977 م تأسس بنك فيصل السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي ، هذا فضلا عن إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي مقره بمكة المكرمة والذي تم الاعتراف به من قبل الدول الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في داكار بالسنغال سنة 1978 م .

وفي عام 1978 م تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب قانون خاص مؤقت رقم 13 إلى أن جاءت سنة 1985 م حيث صدر فيه قانون دائم ، ثم سجل كشركة مساهمة سنة 1986 م .

وفي سنة 1979 أنشئ بنك البحرين الإسلامي طبقا للمرسوم رقم 2 ، وباشر أعماله في نوفمبر من السنة نفسها، وفي سنة 1983 م بنك فيصل الإسلامي البحريني ، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982 م وهو مصرف قطر الإسلامي ثم في سنة 1988 م تمت أسلمت بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية يعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية حيث بدأ نشاطه في 2007/8/27 ، ثم تلاه بنك سورية الدولي الإسلامي حيث بدأ

نشاطه في 2007/9/15في فرعه الأول في دمشق ثم 2007/10/20في فرعه الثاني في حلب و أخيرا تأسس بنك بركة بعدة فروع.

و من ثم أنشئت عدة مصارف إسلامية في دول إسلامية غير عربية كإيران التي حولت جميع بنوكها إلى بنوك إسلامية بموجب قانون 1983 الذي عوض فوائد البنوك بمكافأة تأخذها البنوك مقابل ما تقوم به من أعمال وخدمات، والأمر نفسه بباكستان ، إذ أشرف مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني على إحلال النظام الإسلامي محل نظام الفوائد [3] وقد استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيرا من المتعاملين والمودعين مما استدعى إنشاء بنوك إسلامية في الدول غير الإسلامية كدار المال الإسلامي بسويسرا التي أنشئت في 1981 م ، والمصرف الإسلامي الدولي بالدانمارك الذي تحصل على الترخيص بتاريخ1983 م وكمجموعة البركة ببريطانيا سنة 1981م إلا أن العراقيل الكثيرة التي واجهت المجموعة أدت إلى إغلاقها من طرف البنك المركزي البريطاني سنة 1993م ، محتجا على ملكية البنك وإدارته وتركيبة المجموعة المالكة، وهي دون شك أسباب إدارية بحتة،لا علاقة لها بنجاح أو فشل البنك.

كما أنشئت في لوكسمبورغ الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية سنة 1978م.

كما أنشئ بنك كبريس الإسلامي بقبرص سنة 1982 م في القسم التركي منها والذي يستغله الطلبة الذين يدرسون في معهد الاقتصاد الإسلامي بقبرص لتحسين تكوينهم من أجل تطبيق أفضل لمبادئ البنوك الإسلامي.

ثالثا: أهمية المصارف الإسلامية :

1) توظيف أموال المسلمين المجمدة الذين لا يتعاملون مع البنوك التجارية.
2) تساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأمين الوسائل المشروعة للتعامل بين الناس ، ومحاربة الوسائل غير المشروعة كالربا.
3) تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ودعم الاقتصاد الوطني ، من خلال استثمار رأس المال في المشروعات الاقتصادية النافعة ، ووفقاً لنظام الأولويات.
4) تساهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية ، من خلال إيجاد البديل الشرعي للبنوك التجارية الربوية.

---

[3] عائشة الشرقاوي المالقي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص:86 . 92

5) بث روح التعاون بين الدول الإسلامية، وتوطيد أواصر وحدتها و العمل على تعزيز الوحدة الاقتصادية للأمة عن طريق تفعيل نشاط السوق الإسلامية المشتركة.

6) تنمية الإبداع والابتكار، وتحريك نفوس المسلمين للإصلاح الاقتصادي وبناء العقلية المسلمة التي تبتكر الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة بعقل واع وفقه مستنير مبني على مصادر الشريعة ومقاصدها.

رابعاً : خصائص المصارف الاسلامية

- ✓ ـ عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا .
- ✓ ـ عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش .
- ✓ ـ خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة .
- ✓ ـ خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم .
- ✓ ـ خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة .
- ✓ ـ وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ ـ خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم ، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة ، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساسا لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي[4].
- ✓ ـ قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا ، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال نصابا ، وحال عليه الحول[5].
- ✓ الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجها لاستخدام الخمور، فلا يجوز تمويله لتلبسها بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراما[6].

---

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة : مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ص :36 ـ 39 و 59 و 78

[5] أبو المجد حرك : البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29

[6] فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 94

خامساً: أساليب التمويل في المصرف الإسلامي:

1- المرابحـــة :

أ ـ لغة : أربَحَه على سلعته أعطاه ربحا ، وباع الشيء مرابحة .[7]

ففي هذا البيع يجني البائع نماء وزيادة لماله .

ب ـ اصطلاحا: البيع برأس المال وربح معلوم.[8]

وتكون في المصرف الإسلامي على النحو الآتي:

- الصورة الأولى : اتفاق البنك الإسلامي مع متعامل يرغب في شراء سلعة أو عقار يملكه البنك ، مع الاتفاق على مقدار الربح الذي يضاف إلى ثمن شراء البنك ، أو الكلفة التي تحمها مقابل السلعة أو العقار.
- الصورة الثانية : طلب المتعامل من البنك شراء سلعة معينة يحدد أوصافها وثمنها الذي يدفعه إلى البنك مضيفا إليه ربحا معينا مقابل قيام البنك بشراء السلعة وبيعها له.

2- الإجـــارة:

يقصد بالإيجار عمليات تشغيل الأموال خارج نطاق البيع والشراء بحيث يكون محل هذه العمليات هو بيع المنفعة دون التصرف بالعين"، ويتميز الإيجار بأنه يتيح التمتع بمنفعة الأصول دون الحاجة إلى امتلاكها فعليا،وبالتالي فهو لا يتيح انتقال ملكية العين وإنما ملكية المنفعة، وهناك نوع آخر ينتهي بالتمليك للمستأجر و هي الاجارة المنتهية بالتمليك.

3- الســـلم : وهو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المُشتراة[9]، وتكون الصورة هنا مُعاكسة تماماً للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مُقدماً ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المُتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، وعادةً ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية ، و يعد السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلا قصير الأجل، أم متوسطه، أم طويله، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين، أم الصناعيين، أم المقاولين، أم من التجار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل وغيرها.

ويكون توظيف عقد السلم في البنوك الإسلامية على النحو الآتي:

---

[7] - الرازي : مختار الصحاح 202 .

[8] - ابن قدامة : المغني 136/4.

[9] الكشناوي : أسهل المدارك

الصورة الأولى : قيام البنك الإسلامي بدفع الثمن للمتعامل عاجلا ، واستلام السلعة آجلا بموعد معين ، ومتفق عليه، وهو الشكل الذي يتم مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين وغيرهم ممن يمارس أنشطة اقتصادية.

الصورة الثانية : قيام البنك الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث وبصيغة بيع السلم كذلك، فيحصل البنك الإسلامي على ربح نتيجة عمليتي الشراء والبيع معا.

الصورة الثالثة : قيام البنك الإسلامي ببيع السلم بالتقسيط ، بأن يسلم المسلم فيه على أقساط أو دفعات ورأس المال أيضا على أقساط ودفعات .[10]

4- الاستـــصنـــاع :

تعريفه : الاستصناع عقد ورد على العمل والعين في الذمة.

خصائصه:

- يشترط بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
- يشترط أن يحدّد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة الآجال محدّدة.
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتّفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.[11]
-

ويطبق الاستصناع في المصارف الإسلامية على النحو الآتي:

الصورة الأولى : طلب البنك الإسلامي من صانع إقامة مشروع معين كعمارة مع تمويله وفق مواصفات يضعها البنك، ثم عند تسلمها يبيعها أو يؤجرها إجارة تنتهي بالتمليك، ويحصل على ربح منها.

---

[10] فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 348. 349 .

[11] قرار مجمع الفقه الإسلامي **رقم 67/3/7** المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة قي المملكة العربية السعودية من7 إلى 12 ذي القعدة 1412 هـ الموافق لـ 9-14 مايو 1992 م. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، جـ 2/777-778.

الصورة الثانية: يكون الاستصناع ممولا من قبل البنك الإسلامي وتقوم به مصانع تعود ملكيتها للبنك أو لشركات تابعة له .[12]

5- المشـــــاركة :

يمكن تعريفها من وجهة نظر البنك الإسلامي بأنها:

تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة بغية إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا لحصة في رأس المال بصفة دائمة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك .

6- المضـــاربة :

و هي عقد شراكة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر أي أنها تقوم على دفع مال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني ليتاجر به، ومن ثم تقاسم الربح بينهما و تكون في المصارف الاسلامية على النحو التالي:

الصورة الأولى: قيام البنك الإسلامي بتمويل مشروع ما وقيام طرف آخر بالعمل في هذا المشروع.

الصورة الثانية : أن يكون التمويل من طرف والعمل من قبل البنك الإسلامي .

7- عقد المقاولـــة:

المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن(يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً) لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

8- القرض الحسن:

المصارف الإسلامية حين تقوم بعملها فهي تعلم أن عليها واجباً اجتماعياً و إنسانياً له عائد اجتماعي مقدراً عند الله وعند المجتمع ،فهي بجانب صيغها

---

[12] فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 403 . 404 .

المعروفة فأنها أيضا تتعامل بصيغة القرض الحسن وهو قرض أرفاق وليس إرهاق ، والقرض الحسن شرعاً يعني دفع المال لمن ينتفع به ويرد مثله.

سادسا : ضمانات التمويل في المصارف الإسلامية :

1) الرهن : يضعه المدين (الراهن) وثيقة بدين عند الدائن (المرتهن) الذي يستوفي منها أو من ثمنها بعد بيعها دَينه فيما إذا أنكر المدين أو عجز عن وفاء دَينه.
2) الكفالة : وهي التزام حق ثابت في ذمة الغير ، أو إحضار من عليه الدين.
3) الحوالة : هي نقل الدين من ذمة المدين (المُحِيل) إلى ذمة شخص آخر (المُحَال عليه).
4) الشهادة :هي إخبار الشخص بحقٍ لغيره على غيره.
5) الكتابة : التسجيل الحرفي للدين في كتاب لحفظ المال من الضياع أو الجحود أو النسيان.

الفصل الثالث

السيولة النقدية و سيولة المصارف الإسلامية

مقدمة:

ان أهم الأهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها هي الربحية و الأمان و السيولة و لعل السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة هو الموائمة فيما بينها و قد كان لتجربة المصارف الإسلامية آثاراً متعددة ومظاهر شتى منها زيادة حجم الأموال والحسابات الاستثمارية عن ما كان متوقعاً وعن ما كان مخططاً من مشروعات إستثمارية تستوعبها وترتب على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وعن رصيد النقدية الواجب الإحتفاظ به ، ونجم عن ذلك ما يسمى بمشكلة السيولة النقدية والمعروف أن المصرف الإسلامى لا يستطيع بسرعة التصرف فى فائض السيولة مثلما تصنع البنوك التقليدية التى تتعامل بنظام الفائدة الربوية ، حيث يستطيع أى بنك تقليدى أن يودع فائض السيولة لديه فى أى وقت ولأى مدة طالت أو قصرت لدى بنك آخر بسعر الفائدة السائد فى السوق ، كما يستطيع فى حالة العجز الإقتراض من أى بنك تقليدي آخر أو من البنك المركزى ، وتأسيسا على ذلك لا تمثل السيولة مشكلة خطيرة لدى البنوك التقليدية ، ولكنها تظهر فى حالة المصارف الإسلامية التى لا تتعامل بنظام الفوائد الربوية ، ولكن تستثمر الأموال فى مشروعات اقتصادية تقوم على المشاركة فى الربح والخسارة وتساهم فى التنمية وهذه المشروعات تحتاج إلى سيولة ، بالاضافة إلى هذا وذاك ما زالت شبكة المصارف الاسلامية المحلية والعالمية محدودة وأن معظمها ما زال فى الأطوار الأولى وتجربتها الاستثمارية مازالت محدودة ولذلك هناك صعوبة نسبية فى تحويل الفائض من مصرف إسلامى إلى مصرف إسلامى آخر ، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يستقر بعد ويحتاج إلي تشريعات تتفق مع طبيعة المصارف الإسلامية.

كما لا توجد أدوات مالية و نقدية إسلامية منتشرة يتم التداول فيها في أسواق الأموال المحلية والإقليمية و العالمية لتوظيف فائض السيولة أو تسييلها في حالة العجز .

أولاً : مفهوم السيولة النقدية :

السيولة " liquidity " تعني امكانية تحويل الاصول إلى النقود وبالسرعة الممكنة من دون تحمل اي خسائر عندما يتعرض البنك الى حالة طلب مفاجئة او مستحقات حالية مثل مواجهة السحوبات المفاجئة او الطلب على النقود في حالة الازمات لهذا فان البنوك تحتفظ عادة بنسبة محددة من الودائع لديها على شكل موجودات نقدية تحددها القوانين والتشريعات[13]

و **تعرف السيولة** على أنها قدرة المنشاة على تحويل موجوداتها إلى نقدية و قدرتها على مواجه التزاماتها [14] المتوقعة منها و الغير متوقعة .

و للسيولة النقدية بعدان :

1- **الأول :** معرفة الوقت اللازم لتحويل احد عناصر الموجودات إلى نقود .
2- **الثاني**: المعرفة الأكيدة لمعدل التغطية ، أي معرفة سعر تحويل احد عناصر الموجودات إلى نقدية.

ثانياً: أنواع السيولة :

يستعمل اصطلاح السيولة أيضا للتعبير إما عن النقد الجاهز وإما عن سيولة المنشاة وإما عن سيولة الأصل.

1) سيولة المنشاة :معناها وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية لدى المنشاة ، أي إن سيولة المنشاة تعني وجود أموال سائلة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة تتمكن المنشاة بواسطتها من سداد التزاماتها المالية في موعد استحقاقهما ومن تحريك دورتها التشغيلية ومن مواجهة الحالات الطارئة . ولا يخفى أن سيولة المنشاة ككل تعتمد أساساً على سيولة أصولها وموجوداتها. ويمكن تعريف سيولة المنشاة بأنها قدرة المنشاة على سداد التزاماتها في الموعد المحدد للسداد .

2) **سيولة الأصل :** و تعني سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز بدون خسائر تذكر . وبناء عليه فان الأصول أو الأموال السائلة هي على سبيل المثال النقد الجاهز والحساب الجاري لدى المصرف وأذونات الخزينة والكمبيالات القصيرة الآجل الممكن خصمها لدى المصرف وتحصيل قيمتها بسهولة[15].

---

[13] – احمد ، نضال : د ا رسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013

[14] توفيق حسون ، الادارة المالية ، منشورات جامعة دمشق

[15] زياد رمضان . اساسيات في الادارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر

ثالثاً: أهمية السيولة النقدية :

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى مايلي :

- ✓ يتعلق مقدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية .
- ✓ يتعلق بقدرة المنشاة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة[16].
- ✓ تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .
- ✓ الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشاة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .
- ✓ الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ماتم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .
- ✓ مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فوراً .

ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء . ولفهم السيولة وعناصرها بشكل أعمق لابد من دراسة التدفق النقدي وقائمة المقبوضات والمدفوعات و الميزانية النقدية ومعايير السيولة وجميع هذه المواضيع تتعلق بسيولة المنشاة[17].

رابعاً : العوامل المؤثرة على السيولة النقدية :

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية[18] .

<u>العوامل الخارجية</u> : إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشات وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي :

- شروط الدفع القانونية
- القواعد الناظمة للعقود .
- تحديد أسعار الصرف والفائدة
- استخدامات الربح

وهنا فان مهمة إدارة المنشاة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة

---

[16] توفيق حسون . الادارة المالية .منشورات جامعة دمشق

[17] زياد رمضان . اساسيات في الادارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر

[18] فيرهندري ، الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1999.

العوامل الداخلية :

إن العوامل هذه تصنف إلى :

- عوامل تأثير على حركات النقود .
- عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية [19].

خامساً:مؤشرات و نسب السيولة:

تستعمل نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الآجل . ومن النسب الأكثر استعمالاً هي نسبة السيولة العامة .

1. نسبة السيولة النقدية (نسبة التداول) :Liquidity Ratio

تحسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطاليب المتداولة .

$$\text{السيولة النقدية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطاليب المتداولة}}$$

إن الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الآجل والتي مدتها لاتزيد عن سنة ومن أهمها :

النقدية في الصندوق والمصرف ، و الذمم ،و أوراق القبض ، والأوراق المالية القابلة للبيع ، و المخزون السلعي (بضاعة جاهزة ، وتحت الصنع و مواد خام) ، و مدفوعات مقدمة عن بضائع .

وأما المطاليب المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الآجل التي على المنشأة ومدتها لا تتجاوز السنة ومن أهمها: الحسابات الدائنة ، أوراق الدفع ، والقروض المصرفية القصيرة الآجل ، الضرائب المستحقة ، الأرباح المعلن عن توزيعها ولم يتم صرفها بعد .

وبشكل عام فأن ملائمة المنشأة تكون كبيرة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة .

ومن المتعارف عليه في الأوساط المالية أن سيولة المشروع تكون جيدة إذا كانت هذه النسبة تساوي (2 : 1) أي عندما تكون الموجودات المتداولة تساوي ضعف المطاليب المتداولة .

إن درجة سيولة مشروع ما يمكن أن تكون اكبر من درجة سيولة مشروع آخر ، بالرغم من تساوي نسبة التداول لكليهما ، وذلك في إحدى الحالات التالية :

1- في حالة وجود اختلاف في تركيب الموجودات المتداولة .
2- في حالة وجود اختلاف في سرعة دوران الموجودات المتداولة ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي تتمتع موجوداته المتداولة بمعدل سرعة دوران أعلى منها في المشروع الآخر .

---

[19] كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب

3- في حالة وجود اختلاف في سياسة الائتمان لدى المشروعين ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي يستطيع أن يزيد من الفرق بين المدة الممنوحة للزبائن وبين المدة المكتسبة من الدائنين ، وبذلك يتمكن المشروع ممن الاستفادة من أموال الغير ويقلل من حجم الديون المشكوك في تحصيلها ، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأموال السائلة .

2. نسبة السيولة السريعة : Quick Ratio

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة .

السيولة السريعة = الموجودات المتداولة – المخزون
المطاليب المتداولة

وبذلك أصبحت النسبة تتمثل بالنقدية ، وأوراق القبض ، والحسابات المدينة ، منسوبة إلى الديون القصيرة .

وهنا لابد من ذكر الرأي القائل بأنه لايجوز اعتبار المخزون من العناصر الأقل سرعة في التحول إلى نقدية وخاصة في الشركات التي يكون الطلب على منتجاتها أكثر من العرض .

3- درجة سيولة الحسابات المدينة :

تعتبر الحسابات المدينة من العناصر التي تتمتع بدرجة سيولة كبيرة ، ان الحسابات المدينة لايمكن اعتبارها سائلة كما هو الحال في النقدية ، إلا أذا تأكدنا بأن تحصيلها سيتم خلال فترة قصيرة من الوقت ولمعرفة مدى التحصيل لابد من الاستعانة بنسبة متوسط فترة التحصيل :

متوسط فترة التحصيل = حسابات مدينة × 365 يوم
المبيعات الآجلة السنوية

كذلك يمكننا استخدام نسبة أخرى لقياس سرعة دوران الحسابات المدينة ومعرفة درجة سيولتها :

نسبة دوران الحسابات المدينة = الحسابات المدينة
المبيعات الآجلة السنوية

4- درجة سيولة المخزون :

إن نسبة دوران المخزون تعتبر مؤشراً لدرجة سيولة المخزون ، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون .

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة
متوسط المخزون

إن متوسط المخزون يمكن حسابه من خلال مايلي :

متوسط المخزون = مخزون أول المدة + مخزون أخر المدة
2

سادساً: مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية و أسبابها:

نشأت البنوك الإسلامية التي تطبق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية تلبية لرغبة وحاجات المجتمعات الإسلامية المطالبة بإيجاد أجهزة مصرفية إسلامية تحفظ أموالهم وتديرها وفق أحكام الشرع الحنيف، مما ساعد على التخلص من الربا المحرم وشبهاته وترسيخ أسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي بشكل حقيقي وواقعي كبديل شرعي ومقبول عند الناس.

إلا أن البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر تواجهه تحديات ومخاطر تفوق تلك التي تواجهها البنوك التقليدية الربوية نظراً لأن التشريعات والتعليمات والأنظمة المالية الصادرة عن البنوك المركزية في العالم العربي والإسلامي صدرت بالأساس لخدمة النظام المالي الوضعي، مع أن هناك تعليمات وأنظمة صدرت لتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تطوير يراعي خصوصية هذه المصارف.

وإن من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك بوجه عام وهي عدم قدرة المصرف على مواجهة نقص التزاماته النقدية في مواجهة المودعين عند الطلب، لعدم كفاية السيولة بسبب السحوبات المفاجئة والعالية ، كما أنه لا يستطيع أن يقترض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة لقيامها على الفائدة المحرمة[20].

و يعتبر مؤشر السيولة من أهم المسائل التي يعتمد عليها العملاء في تقييمهم لمدى قوة البنك وقدرته على مواجهة الالتزامات المالية المختلفة، فمثلاً لا يستطيع تأجيل صرف الشيكات المسحوبة عليه أو دفع الودائع المستحقة، أو مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من أموال قبل حلول الأجل، لذلك تعتبر مشكلة السيولة من أبرز التحديات التي تواجهها إدارات المصارف.

و تعود أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية إلى ما يلي:

[20] سوسن السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، ص 84

1- طبيعة صيغ التمويل الاستثماري الذي تقوم به البنوك الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة مما يزيد في احتمالية المخاطرة.

2- طبيعة تمويل المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يحتاج إلى خبرات فنية وكفاءات علمية قادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر، ومعرفة مدى صلاحيته وملائمته للمشاركة في المشروع، تجنباً للفشل في الاستثمار والعوائد المتوقعة.

3- عدم مراعاة التشريعات القانونية وتعليمات البنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية وخصوصيتها وأنها تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث صممت تلك الأنظمة والتعليمات لخدمة المصارف التقليدية مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معها.

4- الظروف الطارئة كالكوارث والحروب والأزمات المالية العالمية التي تعتبر من كسب الإنسان وفعله لقوله تعالى:" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس "(الروم: 41).

5- سوء التخطيط والإدارة المالية القاصرة لدى بعض المصارف، كالسياسات غير الحكيمة في إدارة الموجودات مثل التمويل والاستثمارات، وسوء المتابعة والتحصيل.

6- الإسراف والتبذير في الإنفاق على المظاهر الخارجية.

7- عدم الوعي الكافي لمخاطر السيولة وآثارها السلبية على قوة البنك وسمعته، وتأثره بالتقلبات والسياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة.

8- تحويل الأموال والأرصدة النقدية إلى الخارج لأسباب مختلفة كالأوضاع السياسية والفساد المالي.

9- سيطرة مجالس الإدارات لبعض البنوك وتحكمها في توزيع الأموال المخصصة للتمويل لمصالحهم الخاصة بطريق التحايل (شركات خاصة لهم أقرباء) وهذا يؤثر على الاستثمار

الحقيقي، لعدم وجود دراسات علمية جادة ذات جدوى للمشروع الاستثماري.

سابعاً : أثار مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

إن الزيادة أو النقصان في حجم السيولة النقدية للمصارف الإسلامية، كلاهما قد يؤدي إلى آثار سلبية على مستوى عوائد الاستثمارات وبالتالي التأثير السلبي على قوة نشاط وأداء المصرف، وبيان ذلك كالتالي:

❖ **الآثار المترتبة على نقص مستوى السيولة النقدية للمصارف الإسلامية:**

ينشأ انخفاض حجم السيولة النقدية في البنوك نتيجة كثرة السحوبات الخارجة منه وقلة الأموال الداخلة إليه، وقد يكون ذلك بسبب تتطور مفاجئ يحدث في عمليات البنك مما يضعف ثقة الناس به خاصة أن خبرة ومهارة البنوك الإسلامية في السوق أقل من ثقة غيرها، أو بسبب أزمات سياسية أو كوارث طبيعية، مما يؤدي إلى تعرض المصرف لموجات متتالية من سحب الودائع، وعدم قدرته على مواجهة هذه السحوبات الكبيرة، أو تغطية النقص من أي بنك آخر بما فيها البنك المركزي، وهذا العجز في النقد يؤدي إلى آثار سلبية منها:

1- التأثير على سمعة المصرف وما يؤدي ذلك إلى تفاعلات في السوق تعود بآثار اقتصادية خطيرة على قوة البنك ومكانته، وبالتالي عزوف العملاء عن الإيداع والاستثمار فيه.

2- نقص السيولة النقدية يؤدي إلى عدم قدرة المصرف على تمويل المشاريع الاستثمارية، وبالتالي ضياع العديد من الفرص التمويلية التي قد يصعب تعويضها.

3- بيع بعض أصول المصرف وبأسعار غير مناسبة لتعويض نقص السيولة والوفاء بالتزامات وتعهدات البنك قد يؤدي إلى خسائر كبيرة.

4- اتخاذ القرارات الإدارية والمالية غير السليمة بسبب الارتباك وسوء الحالة المعنوية لدى إدارة البنك، مما قد يؤدي إلى إنهيارات مالية متتالية في المصرف[21].

❖ **الآثار المترتبة على زيادة مستوى السيولة النقدية للمصارف الإسلامية:**

إن البنوك الإسلامية – بوجه عام – تواجه فائضاً وزيادة في السيولة، ونادراً ما تعاني من نقص فيها[22]، وذلك لأسباب مختلفة منها:

- نجاح تجربة عمل المصارف الإسلامية وبحث المجتمع العربي المسلم عن بدائل شرعية بعيداً عن البنوك الربوية أدى إلى زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية بشكل غير متوقع، وبالتالي زيادة حجم الأموال الداخلة إليها.

---

[21] حسن شحاتة ، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير و الادوات ص 16-17

[22] السالوس ، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية ص 21

- صعوبة ومحدودية قدرة المصرف الإسلامي للتعامل مع فائض السيولة لتطبيقه مبادئ الشريعة الإسلامية واستثماره الأموال في مشاريع اقتصادية مختلفة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وتجربة البنوك الإسلامية في هذا المجال ليست كبيرة لحداثة نشأتها، وهذا بخلاف البنوك التقليدية حيث تستطيع وبسرعة التعامل مع فائض السيولة بإيداعه في بنك آخر وبالفائدة.

- اهتمام البنك الإسلامي بالاستثمارات قصيرة الأجل وعدم الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل يؤدي إلى تكديس الأموال وزيادة نسبة الفائض، مع أن هذا الأسلوب لا يخدم التنميةالاقتصادية.

- وهذه الزيادة قد تعود بآثار سلبية على البنك تتمثل فيما يلي:

1- الإساءة إلى سمعة البنك واظهاره بالعجز وعدم القدرة على تشغيل واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية المختلفة وتعطيلها، وهذا مما يتنافى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية في عدم جواز احتباس المال ووجوب تشغيله وتقليبه مما يعود بالنفع على البنك والمودعين والمستثمرين.

2- إن عدم استثمار المال وتشغيله قد يؤدي إلى نقص قيمته بسبب التضخم المالي، وتغيرات أحوال السوق مما يؤثر على القيمة الحقيقية للمال.

ثامناً: حلول مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

1) توظيف فائض السيولة في الاتجار بالذهب والفضة والعملات الأجنبية والمعادن الثمينة فتشتري عندما تكون الأسعار منخفضة وتبيع عند ارتفاعها، وهذا الأسلوب لا يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرجوة من البنوك الإسلامية.

2) التعامل بها في الأسواق المالية العالمية، وهذا فيه دعم للاقتصاد الغربي فضلاً عن المخاطر المحفوفة به وشبهات الربا والمقامرة.

3) إيداع الفائض لدى البنوك التقليدية سواء كانت محلية أو أجنبية مقابل خدمات مصرفية، وهذا الإجراء عند حصوله لا يحل شرعاً.

4) ويبقى الحل الأمثل هو التعامل والتعاون الاستثماري بين مجموع المصارف الإسلامية وفتح قنوات عمل مشترك فيما بينها لمواجهة المخاطر المختلفة ومنها مخاطر السيولة.

الفصل الرابع

العلاقة بين الربحية و السيولة في المصارف الإسلامية

مقدمة:

من أهم الأهداف التي تسعى اليها المصارف هي تحقيق الأرباح ، فهو أمر ضروري لبقاء و استمرارية هذه المصارف ، و يعتبر تحقيق الأرباح المطلب الرئيسي للمساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم ، و مصدر الثقة الأساسي للمودعين و العملاء ،و هو المؤشر الهام الذي تعمل عليه إدارة المصرف لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها ، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما يعكسه من دلالة على نجاح أداء المصارف و قدرتها على تحسين كفاية رأس مالها ، كما أن الربحية تسمح بالتطوير و التوسع بالخدمات المصرفية ، فيعمد المصرف الإسلامي على تعظيم ربحيته .

أولاً: الربحية :

1) مفهوم الربحية :

يمكن تعريف الربحية[123] بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة و الاستثمارات (قيمة الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، و الربحية تعتبر هدفاً للمنشأة و مقياساً للحكم على كفاءتها ، و تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما :

- ✓ قرار الاستثمار :و هو مجموعة من القرارات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية لمواردها المتاحة الاستخدام الأمثل لتتمكن من تحقيق أفضل عائد دون التضحية بالسيولة .
- ✓ قرار التمويل : و هو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية اظهار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمار .

و يمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصرف من تحقيق النمو و الاستمرار في أعماله .

2) معايير قياس الربحية لدى المصارف الإسلامية:

هناك عدة مؤشرات و معايير تستخدم لقياس الربحية في المصارف الإسلامية و هي :

---

(13)مفلح عقل : مرجع سابق .

أ- **العائد على الموجودات ROA (Return On Asset) :**

و هذا المؤشر هو عبارة عن العلاقة بين ربح العمليات و الموجودات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح ، و يعرف العائد على الموجودات على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح نتيجة استثمار موجوداتها ، وبعبارة أبسط هي نسبة ربح العمليات التي تقوم بها المؤسسة إلى موجودات هذه المؤسسة[124].

و بما أن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المتحققة ، فيعتبر مؤشر العائد على الموجودات مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة ، ومعرفة الاتجاه الذي تسلكه ، و يسهل عملية المقارنة مع عوائد الفترات الأخرى وو مع المؤسسات الأخرى ،فهو مقياس يقيس كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة ، لذا يتوجب عند حسابه الاقتصار على الأصول المشاركة فعلياً في العمليات المولدة للأرباح ، و صافي ربح العمليات التي تتكون نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب و المصاريف و الايرادات الأخرى ، لأن الضرائب هي أمور قانونية خارجة عن سيطرة المؤسسة ،و المصاريف و الايرادات الأخرى لا تنتج عادة من النشاط الأساسي للمؤسسة ، ففي المصارف النشاط الأساسي المولد للأرباح هو الفرق بين الفوائد الدائنة من القروض والفوائد المدينة من الودائع.

و يتم حساب العائد على الموجودات (ROA) كما يلي :

العائد على الموجودات = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

= صافي الفوائد × صافي ربح العمليات

اجمالي الموجودات صافي الفوائد

العائد على الموجودات (ROA) = صافي ربح العمليات (EBIT)

اجمالي الموجودات(Total Assets)

---

(14) Stephen H.Penman : مرجع سابق .

وتتسم هذه المعادلة بالشمولية بدرجة كبيرة لأنه يدخل في حسابها مكونات الأصول إضافة الى عناصر قائمة الدخل التي ترتبط بشكل مباشر بالعمليات التشغيلية و تستند على مفهوم صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية .

ويشتق من هذه المعادلة عدة مقاييس منها[125] :

_الدخل من اجمالي الفوائد / متوسط الموجودات : و هذه النسبة تقيس العائد من مصدر الدخل الأساسي للمصرف ، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض و الأرصدة لدى المصارف الأخرى ، و السندات و الأسهم و شهادات الايداع المشتراة ، وتتم القسمة على متوسط الموجدات (أي الموجودات في أول المدة +الموجودات أخر المدة / 2)

_الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات : و هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية ، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة .

_صافي الربح / متوسط الموجودات : و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف للموجودات و المطاليب ، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين ايرادات المصرف من فوائد و عمولات مقبوضة و ايرادات من الاستثمارات و النفقات من فوائد و عمولات و مصاريف إدارية مدفوعة .

ب- العائد على حقوق الملكية ROE (Return On Equity) :

و يقصد بالعائد على حقوق الملكية بذلك المقدار من العائد الي يحصل عليه الملاك (أصحاب الأسهم) نتيجة استثمار أموالهم في المنشأة و تحملهم للمخاطر ، و هو يستند إلى مفهوم الربح الشامل و يتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل (Net Income)}}{\text{حقوق الملكية (Equity)}}$$

(15)أحمد العلي ، قاسم عبد الرزاق ، منشورات جامعة دمشق .

و يقصد بمكونات هذه المعادلة :

_حقوق الملكية: هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطـات الاجبارية و الاختيارية و كذلك الأرباح المحتجزة ، و قيمة هذه الحقوق في الميزانية تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها جميع الالتزامات الطويلة و القصيرة الأجل .

_ صافي الدخل : و يقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد اقتطاع الضريبة أي الربح الشامل الصافي .

و يعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة ادارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية ، أو مهارة استخدام الموجودات لتحقيق أفضل عائد ممكن لملاك المشروع .4

ج - نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية :

1) **صافي الهامش من الفوائد / الموجودات المولدة للفوائد :** و تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق الأرباح من عملياته الأساسية المرتبطة بشكل مباشر بالموجودات المدرة لهذه الفوائد .

2) **صافي الهامش من الايرادات التشغيلية الأخرى / متوسط الموجودات :** و هذه النسبة تفيد في قاس درجة نجاح المصرف في تحقيق ايرادات من نشاطات غير تقليدية و تحسب وفقاً للمعادلة الآتية :

الايرادات التشغيلية الأخرى - الأعباء التشغيلية الأخرى

متوسط الموجودات

3) **صافي العائد قبل الاستثنائات / متوسط الموجودات**

وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف الإسلامي الناتجة عن المصادر العادية (ايرادات فوائد منح قروض و تسهيلات ائتمانية و عمولات من الخدمات المصرفية و الاستثمارات ..) الى مجموع الموجودات المولدة لهذا الدخل ، ولا تشمل العمليات الغير عادية (بيع أصول المصرف أو تجهيزات ..الخ) و تختلف هذه النسبة عن نسبة العائد على الموجودات كونها تأخذ بعين الاعتبار الأرباح و الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها ، و تحسب بالمعادلة :

صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر الاستثنائية

متوسط الموجودات

ثانياً :المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية:

في ظل تحقيق الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية و المتمثل بتعظيم ربحيتها ، تتعرض المصارف لعدة عقبات تؤثر على الربحية سواء أكانت من عوامل خارجية (سياسية ، اقتصادية ، تشريعية ، ...الخ) ، أو من عوامل داخلية (سيولة ، موجودات ، حقوق ملكية ، ...الخ) .

1- <u>العوامل الخارجية :</u>

- **الظروف الاقتصادية و السياسية :** تتأثر الربحية في المصارف الإسلامية بظروف البيئة السياسية و الاقتصادية ، فعدم وجود مناخ سياسي و اقتصادي ملائم سيؤثر بشكل مباشر على ادارة الموجودات و المطاليب من حيث وجود صعوبة في توزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف على الاستخدامات المتنوعة و بالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية في هذه المصارف[26] .
- **الضوابط و القوانين المصرفية :**تؤثر كل من التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية الهادفة لضبط الأداء المصرفي و المحافظة على سلامته المالية و حماية أموال المودعين من تقييد حركة و حجم القروض و التسهيلات الائتمانية على أداء المصارف الإسلامية ، و مثل هذه الضوابط تلك التي تتبعها البنوك المركزية في سياساتها النقدية للسيطرة على الائتمان المصرفي ، و عرض النقد من أجل الوصول لأهداف على المستوى الاقتصاد الكلي ، كرفع سعر الفائدة و رفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في منح القروض و التسهيلات الائتمانية بهدف ضبط نمو السيولة المحلية و الائتمان المصرفي ، مما يؤثر على المصارف الإسلامية في تحقيق أرباح مرتفعة .
- **المنافسة :** بما أن الموارد الأساسية للمصارف هي الودائع ، وهذه الموارد محدودة نسبياً ، فإن المصارف مضطرة لدفع معدلات عالية من الفوائد للحصول على هذه الموارد مما يؤدي الى انخفاض هامش الربح و بالتالي انخفاض معدلات الربحية .
- **أسعار الفائدة :** تقوم البنوك المركزية بتحديد أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في القطاع المصرفي ، فتزداد ربحية المصارف بازدياد معدلات الفائدة على القروض و انخفاضها على الودائع ، و تنخفض بزيادة معدلات الفائدة على الودائع و انخفاضها على القروض .

[26] باسل أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف ، فلسطين 2006

- **تقلبات أسعار الأوراق المالية :** يؤثر تغير أسعار الأوراق المالية ارتفاعاً أو انخفاضاً على الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن هذا التغير على معدلات الربحية المصارف الإسلامية التي تهدف وراء الاستثمار في سوق الأوراق المالية لتحقيق هدفي السيولة و الربحية

2- <u>العوامل الداخلية:</u>

- **إدارة المصارف :** حيث تتأثر ربحية المصارف الإسلامية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموائمة بين العائد و المخاطر ، وعلى تخفيض التكاليف و زيادة الايرادات ، و قدرتها في إدارة الهيكل المالي بشقيه (إدارة الموارد _ إدارة الاستخدامات) .
- **حجم المصرف :** يقاس حجم المصرف بما يملكه من موجودات او بما يملكه من حقوق ملكية ، فكبر حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات ولكن حجم الودائع في المصارف ذات الموجودات كبيرة الحجم يكون أكبر و بمعنى أخر أن درجة الرافعة المالية أكبر مما يزيد من معدل عائد على حقوق الملكية ، و زيادة موجودات المصارف الإسلامي ستزيد من قدرتها على الاستثمار و بالنتيجة ستؤدي لزيادة ربحيتها ، و في حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية فالمصارف التي تمتلك حقوق ملكية كبيرة من رأس مال و احتياطات وأرباح محتجزة لها القدرة الأكبر على الاستثمار بشكل أوسع ، و الزيادة في حقوق الملكية سيجذب المودعين و بالتالي سيرفع الرافعة المالية و يؤدي الى زيادة الربحية .
- **هيكل الودائع :** تركز المصارف الإسلامية على جذب ودائع التوفير و ودائع لأجل ، لما يعطيه هذا النوع من الودائع من مرونة أكبر للمصرف في سبيل توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون النظر لعامل السيولة ، وذلك بغية تحقيق معدلات ربحية أكبر .
- **توظيف الموارد :** توجه المصارف الإسلامية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية كونهما أهم مجالات الاستثمار للمصرف الإسلامي و حيث يعتبر الدخل المتولد عنهما مصدر أساسي لإيرادات المصرف ، مما يزيد من نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل التي يمتلكها المصرف و بالتالي يزيد من معدلات الربحية ، وأما توظيف المصرف للموارد في الأصول الثابتة يجب أن يكون محدوداً لأن هذا النوع من الأصول غير مدر للدخل .

- **أرباح أو خسائر القروض :** ان منح القروض من النشاطات الأساسية للمصارف الإسلامية و المصدر الأولي لتحقيق الأرباح ، لذا تؤثر عمليات الاقراض على معدلات الربحية بشكل كبير ، و قد تؤدي الى خسائر في حال زيادة القروض المتعثرة والمعدومة .
- **السيولة :** يقصد بسيولة المصرف أي قدرته على مواجهة الالتزامات بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول لنقد سائل دون الخسارة في قيمته و استخدام هذا النقد في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم ، و تقديم القروض و الائتمانات ، و تعتبر السيولة عنصر الأمان و الحماية الذي يساعد المصرف على تجنب خسائر قد تحدث جراء اضطراره لتصفية بعض أصوله غير السائلة مع المحافظة على قدرة المصرف على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت .

و بما أن هدفا السيولة و الربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان ،و تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر ، لذا فيستوجب على ادارة المصرف الإسلامي الموازنة بين الربحية و السيولة ،فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال و الأصول الأقل سيولة و هذا يتعارض مع هدف السيولة ،و كذلك الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحثث عوائد و هذا يتنافى مع هدف الربحية.

ثالثاً:العلاقة بين السيولة والربحية :

إن الربحية هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة ، ومن أجل تحقيقه يتم إتخاذ كافة القرارات ، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف ، حيث أن السيولة لايمكن أن تشكل هدفاً بحد ذاتها ، لأن المستثمر العقلاني يسعى الى تحقيق الربح وليس الى تحقيق السيولة[27] .

والسيولة هي تابعة للربحية ، أي أن تحقيق الربحية هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أن لا يساهم في بعض الأحيان ، كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية كاملة في الصندوق .

[27] معين رجب ، نقود و مصارف ، الطبعة الثانية ، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين غزة 1999

رابعاً:التوازن بين السيولة والربحية :

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فسعي المدير المالي للحصول على الربح من توظيف الأموال واستثمارها يجب أن لا يلفت انتباهه عن هدف السيولة علماً بأنه من المعروف أن سيولة الاصل تتناسب عكسياً مع ربحيته فالنقد الجاهز في خزانة المنشأة أصل في منتهى السيولة ولكنه عقيم بمعنى أنه لا يحقق أي ربح وتتدرج سيولة الأصل تنازلياً ابتعاداً عن النقد الجاهز من حيث السيولة فالذمم المدينة أصول أقل سيولة ولكنها ذات أرباح .

أما من حيث الربح فهناك مصلحة اقتصادية كبيرة للمنشأة في زيادة حجم عملياتها من شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجة اليها أو لغايات المضاربة ، وهكذا فإن دافع الربح قد يغري المنشأة بزيادة استثماراتها في هذه الأصول ولكنها لا تستطيع التمادي في ذلك لأن هناك حدود إن تخطتها فإن كيانها المالي وقدرتها على السداد يضعفان لأن ذلك قد يزيد من حجم الالتزامات التي عليها ويجمد الكثير من أموالها على شكل موجودات غير سائلة أو ذات سيولة متدنية .

وتهدف الادارة المالية الى الاحتفاظ بقدر محدد من النقدية بشكل مدروس مسبقاً لأغراض النشاط التجاري ، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى ، من أجل التوصل الى القدر الذي يمكن أن يحدثه مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلى المخاطرة في المنشأة . والمخاطر هي حجم الضرر الذي يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي أو عدم توفر النقدية اللازمة .

ومن هنا فإن الإدارة المالية للمصارف تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة . ولا توجد هناك معادلة لتحقيق هذا التوازن ، لذلك فإن التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لاضرورة له لهذه الأموال .

الفصل الخامس

الحالة العملية

دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي

مقدمــة :

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة اصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و مختلف القطاعات ، و على الرغم من العثرات التي أصابت قطاعات معينة إلا أن النتيجة حتى الآن و بالنظر لما كان عليه الوضع قبل سنوات تبدو مقبولة في حال كانت المقارنة بين الماضي و الحاضر ، و من بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري فقد كان قطاع المصارف أبرز القطاعات التي ظهرت فيها نتائج الإصلاح وهذا ما كان منتظر لأن القطاع المصرفي يمثل "شريان الاقتصاد " فتدعيمه و تطويره سوف يكون داعماً للنهوض بقطاعات اقتصادية أخرى مما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة .

أولاً : مصرف سورية الدولي الإسلامي :

برؤية مصرفية ومالية إسلامية متطورة، وفي إطار شراكة استراتيجية بين القطاعين الخاص في كل من الجمهورية العربية السورية ودولة قطر، تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم 67/م بتاريخ 2006/9/7 إيذاناً بانطلاقة العمل المصرفي الإسلامي في سورية، وليمارس البنك أعماله المصرفية، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، الذي فتح الباب أمام إنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في سورية.

لقد جاءت ولادة فكرة تأسيس البنك لدى نخبة من المستثمرين القطريين، يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي ومجموعة من الشركات والمؤسسات الإسلامية والأفراد، نتيجة إدراكهم وقناعتهم بجدوى الاستثمار في سورية باعتبارها بيئة استثمارية محفزة، ومكان استراتيجي آمن للاستثمار العربي. وقد تشكلت في حينه لجنة مؤسسين من دولة قطر برئاسة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، وعضوية الدكتور يوسف أحمد النعمة عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، والسيد عبد الباسط الشيبي/ الرئيس

التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي، الذين بذلوا جهوداً متميزة ومتواصلة مع مصرف سورية المركزي، ومختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي والاستثماري، وقد باركت هذه الجهات هذا التوجه الاستراتيجي القطري نحو سورية لإخراج فكرة تأسيس البنك إلى حيز الوجود، حيث قامت لجنة المؤسسين بعقد لقاءات وإجراء اتصالات تسويقية، وتنظيم ورش عمل مكثفة لدراسة السوق، ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أكدت جدوى تأسيس هذه المؤسسة المصرفية الإسلامية على الأرض العربية السورية.

ووفقاً لأحكام قانون إحداث المصارف الخاصة، والمشتركة رقم 28 لعام 2001، تقدم مؤسسو البنك القطريين بطلبات للترخيص، وتم الحصول على الترخيص في أيلول عام 2006 ليشكل حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية في سورية، وبداية لانطلاقة خيرٌة لبنك سورية الدولي الإسلامي.

ثانياً:تحديات إدارة السيولة في بنك سورية الدولي الإسلامي

لا تختلف تحديات إدارة السيولة في بنك سورية الدولي الإسلامي عن التحديات التي تواجهها باقي

المصارف الإسلامية، وتتمثل بالآتي:

1) توفر إدارة حصيفة للجنة الموجودات والمطلوبات والموائمة بينهما.
2) المقدرة على تلبية سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.
3) زيادة الاعتماد على الودائع طويلة الأجل بدلا من الودائع الجارية.
4) طبيعة العمليات التمويلية والاستثما ا رت طويلة الأجل.
5) محدودية الأدوات المالية المتاحة للمصارف الإسلامية لإدارة السيولة.
6) عدم توفر أو ضعف كفاءة الأسواق اللازمة لإدارة السيولة سواء الأسواق النقدية أو أسواق

ما بين البنوك والأسواق المالية ، و أسواق تداول الأدوات المالية.

حيث تقوم إدارة المصرف في إدارتها للسيولة النقدية في المصرف باتخاذ الإجراءات التالية:

1) المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
2) التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى

التي يتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة (كمدراء التمويل والاستثمار).

3) إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة.
4) تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها البنك.

5) وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

6) توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.

7) الموائمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم .وهذا يتطلب

تحليل الفجوات ومدد الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.

8) تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.

9) الموائمة بين مبدأ السيولة في البنك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق

ربحاً جيداً للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثما ا رت للخطورة وعدم التحصيل.

ثالثاً :دراسة الحالة العملية :

إن تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق ادارتها وذلك من خلال حساب وتحليل

جميع مؤشراتها وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها، وعلى ضوء هذا سيتم حساب وتحليل

جميع مؤشرات السيولة في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2013 - 2009 وهي تقيس بصفة عامة قدرته على مقابلة سحوبات العملاء خاصة اصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل.

1- **نسبة السيولة القانونية** :تدل على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرات جيدة وايجابية للبنك.

2- ويمكن قياس نسبة السيولة القانونية كالتالي:

نسبة السيولة القانونية =النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة/الالتزامات قصيرة الأجل

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

السنوات	الأرصدة لدى المركزي	إجمالي الودائع	نسبة الأرصدة لدى المركزي إلى إجمالي الودائع
2009	10,120,370	65,644,554	15.42
2010	9,872,471	67,856,497	14.55
2011	11,457,902	68,823,350	16.65
2012	13,741,965	72,959,141	18.84
2013	20,971,972	81,690,547	25.67
المتوسط الحسابي للنسبة			18.224

2- نسبة الاحتياطي القانوني

-إن نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة لأخرى حيث كانت سنة 2009 تقدر ب: (15.41%) لتنخفض إلى 14.55% سنة 2010 بعدها بقيت في تزايد مستمر وصولاً إلى سنة 2013 بنسبة (25.67 %) ،وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة مما يجعل متوسط النسب البالغ (22.18%)، وسبب هذه القيمة الشاذة يرجع إلى زيادة الاحتياطات الأخرى وأسهم الخزينة نتيجة للاستحواذ الذي قام به البنك سنة 2013 حيث تم الاستحواذ 100% على شركة تمويل، مما أدى إلى زيادة الاحتياطات الخاصة ببنك سورية الدولي الإسلامي.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط (16.36 %) ومنه فان المستوى المقبول للاحتياطي القانوني في بنك سورية الدولي الإسلامي ينحصر بين22.18 % و 16.33%وهو مستوى جيد لأنه تعدى النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي والمقدرة بـ 10 %

ومن خلال ملاحظة التقارير المالية السنوية لبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2009 - 2013 تبين وجود بند مستقل في الإيضاحات المالية المرفقة بالميزانية العمومية للبنك خصوصا الأرصدة لدى البنك المركزي، وما يلاحظ في هذه التقارير أن النسبة العالية من موارد

البنك تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيراً من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عنها عوائد لأصحابها مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار.

3- **نسبة السيولة القانونية** :تدل على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بالإعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً جيداً وايجابياً للبنك.

ويمكن قياس نسبة السيولة القانونية كالتالي:

نسبة السيولة القانونية = النقدية و الأصول سريعة التحويل لنقدية

الإلتزامات قصيرة الأجل

السنوات	الأصول النقدية	شبه النقدية	مجموع الأصول السائلة	الالتزامات قصيرة الأجل	نسبة السيولة النقدية
2009	12,963,869	1,204,959	14,168,828	49,823,303	28.44
2010	12,335,646	1,268,110	13,603,756	48,905,247	27.82
2011	14,197,458	1,797,957	15,995,414	50,606,075	31.61
2012	16,893,529	1,749,134	18,642,663	43,630,237	42.73
2013	26,948,271	5,370,061	32,318,332	72,743,682	44.43
المتوسط الحسابي لنسبة السيولة النقدية					35

وهاتين القيمتين الأخيرتين تعتبران قيم شاذة، وسبب ارتفاع القيمة سنة 2012 كان نتيجة

لظهور بوادر الإنفراج من الازمة في سورية التي شهدتها الساحة المصرفية السورية أو التي كانت

لها انعكاساتها السلبية على نشاط البنوك، وبالتالي ارتفاع نسبة السيولة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي ، ما جعل متوسط السيولة خلال هذه الفترة 2009-2013يقدر بنسبة 35%.

-وبملاحظة النسب السابقة نجد أنها مقبولة وتمثل مؤشراً جيداً للبنك أي انه له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية(قصيرة الأجل .)إلا أنها تعتبر مظلة وهذا لاحتوائها على القيم الشاذة، وبتجنب هذه القيم واستبعادها يصبح مستوى النسب29.28 %، وبالتالي فان المستوى المقبول للسيولة النقدية للبنك يكون محصو ا ر بين 29.28% و 35 %.

ويمكن لهذا البنك زيادة هذه النسبة دون اللجوء إلى تجميد جزء من أمواله على شكل نقدية في صندوقه، عن طريق استثماره لجزء من أمواله في الأسواق المالية المحلية أو الدولية، باستخدامه الأدوات المالية الإسلامية السهل تسييلها، كالصكوك والأو ا رق القابلة للتداول.

4- **نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع**:

أ -**نسبة التداول في بنك سورية الدولي الإسلامي** :تعبر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية(قصيرة الأجل)بالاعتماد على أصوله المتداولة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول =الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
2009	31,806,133	49,823,303	63.84
2010	31,670,533	48,905,243	64.76
2011	36,041,279	50,606,075	71.22
2012	40,355,507	43,630,237	92.49
2013	57,289,998	72,743,681	78.76
المتوسط الحسابي لنسبة التداول			74.21

يلاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه الخاص بنسب التداول لبنك سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

-نسب التداول في البنك متغيرة من سنة إلى أخرى، حيث أنها جد مرتفعة سنة 2012 بنسبة (92.49 %) وكانت متفاوتة بعض الشيء في باقي السنوات، إذ كانت منخفضة في سنتي 2009 ،

2010 فقد قدرت في سنة الأساس بـ (63.84 %)وفي السنة الموالية (64.76%)ثم ارتفعت إلى (71.22%) سنة 2011 ، بعدها الوصول إلى الحد الاقصى عام 2012 ، ومن ثم الانخفاض إلى نسبة (78.76%) سنة 2013.

-متوسط نسبة التداول في بنك سورية الدولي الإسلامي هي (74.21%) إلا انه توجد بعض القيم الشاذة وتتمثل في سنة2012 .

-وعند استبعاد القيم الشاذة يصبح المتوسط (69.64%) وبالتالي فان مدى نسبة التداول

المقبولة لبنك سورية الدولي الإسلامي تتراوح ما بين (69.64% و 74.21%) وتكون هذه النسبة

معيار لقياس نسبة التداول المثالية.

5- أثر السيولة على الربحية:

بما أن الربحية في المصارف الإسلامية تتمثل بمؤشرين هما العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية ، سوف يوضح الجدول الأتي العلاقة بين السيولة و الربحية في المصرف الإسلامي.

السنوات	الربحية		نسبة السيولة النقدية
	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	
2009	0.42%	5.16%	28.44%
2010	0.96%	12.50%	27.82%
2011	1.38%	9.68%	31.61%
2012	0.62%	5.73%	42.73%
2013	0.00%	0.00%	44.43%
المتوسط الحسابي	0.68%	6.61%	35%

يلاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه الخاص بنسب الربحية و نسبة السيولة النقدية لبنك سورية الدولي

الإسلامي ما يلي:

ان نسبة الربحية المتمثلة بمؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية متغيرة من سنة الى اخرى ،

حيث نجد ان العائد على الموجودات يمللك اكبر نسبة من (2011) (1,38)% بينما السيولة النقدية بلغت في السنة ذاتها (31,61) % والعائد على حقوق الملكية (9,68) % ، وبلغت السيولة النقدية اقل نسبة لها في عام (2009) بقيمة (28,44) % وعندها كان العائد على الموجدات (0,42) % والعائد على حقوق الملكية (0,16) %

وبلغت نسبة السيولة الربحية اقل قيمة لها في عام (2013) بينما بلغت السيولة اعلى قيمة لها (44,43) % ،وذلك لعدم وجود الاستثمارات وزيادة السيولة الغير موظفة جيدا .

وبلغت المتوسط الحسابي لكلا مؤشري الربحية (0,68) % ببعائد على الموجودات و(6,61) % للعائد على حقوق الملكية و(35) % للنسبة السيولة النقدية .

رابعاً : النتائج:

1) ان مشكلة السيولة النقدية هي من اخطر المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية وذلك بسبب الصعوبات التي تطرأ على تللك المصارف من الظروف التي تعمل بها قيها وذلك بسبب عدم اكتمال شبكة المصارف الاسلامية على المستوى العالمي وبسبب طبيعة المشروعات التي تستثمر فيها الاموال وعدم تعاملها في بالفائدة المصرفية كما تفعل البنوك التجارية ويتوجب الاهتمام يهذة المشكلة وايجاد الحلول الشرعية لها

2) ان نقصان نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ادت الى انخفاض الربحية لذا يسعى المصرف الإسلامي في الموائمة بين الامان والربحية وذلك لجعل رصيد النقدية الفعلي قريب جدا من رصيد النقدية الواجب ..

3) ان زيادة نسبة السيولة النقدية في المصرف الإسلامي أدت إلى انخفاض الربحية وذلك بسسب عدم استخدام الأموال المتاحة في الاستثمارات لذا تسعى إدارة المصارف الإسلامية لاستثمار الأموال مع النظر إلى جانب الأمان ومقدار السيولة لمواجهة السحوبات المباشرة .....

4) صعوبة ومحدودية المصارف الإسلامية للتعامل مع فائض السيولة لتطبيقته لمبادئ الشريعية الإسلامية في استثماره للأموال

5) المصارف الإسلامية تاخذ الطابع الاستثماري والتمويلي لذا تعد سيولة المصارف الإسلامية هامة جدا في تحقيق الربحية .....

خامساً: التوصيات:

1) على المصرف الإسلامي تنويع صيغ الاستثمارت واستحداث صيغ جديدة وتنشيط طرق الاستثمار في كافة المجالات .

2) يتوجب على المصارف الإسلامية رفع المستوى الفني والإداري لكادر عملها لكي تواكب التطور والنمو .

3) اتباع سياسات مناسبة لإدارة السيولة بالطريقة المثلى وذلك لما شكلته السيولة من أهمية في تحقيق هدف المصارف الإسلامية لتعظيم أرباحها .

4) وجوب وضع سياسات وخطط وبرامج استراتيجية لادارة النقدية في المصارف الإسلامية في ضوء المعاير والظوابط الشريعية والاساليب المعاصرة .

5) رفع التعاون والتنسيق والتكامل بين المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي وتنشيط المشاريع الاستثمارية و التنموية.

سادساً: المراجع

- معين رجب ، نقود و مصارف ، الطبعة الثانية ، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين غزة 1999
- فيرهندري ، الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1999.
- باسل أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف ، فلسطين 2006
- إبراهيم عبد الحليم عبادة : مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ص :36 - 39 و 59 و 78
- أبو المجد حرك : البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29
- احمد ، نضال : د ا رسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013
- الرازي : مختار الصحاح 20
- السالوس ، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية ص 21
- توفيق حسون ، الادارة المالية ، منشورات جامعة دمشق
- حسن شحاتة ، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير و الادوات ص 16
- زياد رمضان . اساسيات في الادارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر
- سوسن السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، ص 84
- عائشة الشرقاوي المالقي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص:86 - 92
- فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 1998،94
- كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب
- مجمع الفقه الإسلامي قرار رقم 7/3/67 المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة قي المملكة العربية السعودية من7 إلى 12 ذي القعدة 1412 هـ الموافق لـ 9-14 مايو 1992 م. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، جـ 777/2.
- Ibrahim Warde, Islamic Finance in the Global Economy Edinburgh University Press, 2010 2nd edition.

- Wasiuzzaman & Gunasegvan (2013), “Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks

- Gauti B. Eggertsson (2008). " liquidity trap," The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd Edition